



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ١٥ / رمضان / ١٤٢٩ هـ الموافق
٢٠٠٨/٩/١٥ م . برئاسة القاضي السيد مدحت العمود وعضوية كل من
السادة القضاة فزوق السلي و جعفر ناصر حسين و أكرم طه محمد و أكرم
أحمد باهان و محمد صالح النقيبدي و عبود صالح التميمي وميخائيل شمستون
فيس كور كيس وحسين أبو آتتمن المأتونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت
قرارها الآتي:

المميز(المدعي عليه)/ وزير الداخلية / إضافة لوظيفته .
المميز عليهم (المدعون) / الهام وسنسن وسعيرة وأمل وشيماء وسلام ومريم
أولاد وبنات محمد احمد خليل وكيلهم المحامي علي حسين السعدي

إذعاء :

إدعى وكيل المدعون (المميز عليهم) ان موكليه يطلبون منحهم الجنسية
العراقية تبعاً لجنسية والديهم العراقية وردة احمد محمد وان والدهم فلسطيني
الجنسية هو محمد احمد خليل وقد تقدم المدعون لدى المدعي عليه وزير
الداخلية /إضافة لوظيفته . وقد رد التقدم لذا طلب وكيل المدعين دعوة المدعي
عليه/ إضافة لوظيفته للمرافعة وإلزامه بمنح موكليه (المدعين) الجنسية
العراقية تبعاً لجنسية والديهم العراقية . وبعد إجراء المرافعة الحضورية العلنية
الجارية والاطلاع على المستندات المبرزة وعلى اللوائح المتبادلة بين وكيل
الطرفين أصدرت المحكمة حكمها المعروف ٨٤/قضاء اداري/٢٠٠٨ فسي

(١-٣)



٢٠٠٨/٧/٦ القاضي يلزام المدعي عليه/ إضافة لوظيفته بمنح المدعين (المميز عنهم) تهام وسننس وسعيرة وأمل وشيماء وسلام ومريم أولاد محمد احمد خليل المولودين لامهم العراقية الجنسية وردة ل احمد محمد الجنسية العراقية وفقاً لفتاوى الجنسية رقم ٢٦ لسنة ٢٠٠٦ مع تحميل المدعي عليه وزير الداخلية/ إضافة لوظيفته الرسم المدفوع وأتعاب محاماة وكيل المدعين ولعدم قناعة المدعي عليه/ إضافة لوظيفته بالقرار المذكور فقد بلغني ان الطعن به تمييزاً أمام المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠٠٨/٧/٢٢ طالياً رد الدعوى وللأسباب المبينة في اللائحة التمييزية .

القرار :

لدي تصديق والمدافعة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً ولدي عطف انظر على الحكم المميز وجد انه غير صحيح ذلك لان المحكمة لم تتطلع على القرار الاتاري المطعون فيه ولم يقدم المدعين المتظلم من القرار الاتاري كما تتطلبه الفقرة (هـ) من البند ثانياً من المادة (٧) من قانون مجلس شورى الدولة رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩ ، وان ماورد في لائحة وكيل المدعين بعدم الحاجة لتقديم الطلب ورفضه والتظلم من قرار رفض فإن الإجراءات الواجب اتباعها قبل إقامة الدعوى أمام محكمة القضاء الاتاري لاتعفي المدعي من سلوك الطريق القانوني ، كما ان المحكمة اجرت مراعاة مباشرة ولم تطلع على اصل مستندات الدعوى وثبتت مستوياتها في محاضر الضبط وحيث ان كل ذلك قد انحل

(٢ - ٢)



بالمحكوم العيراق قورر نطقه واعداده القورر الي محكمتها لكباڤ ما
لقدم على ان يقبل رسم العيراق تلبهاً للنتيجة وصدر القورر
بالانقاص في ١٥ / رمضان / ١٤٢٩ هـ الموافق ١٥ / ٩ / ٢٠٠٨ م .


الرئيس
مهدت المحمود


العضو
فاروق محمد الساسي


العضو
جعفر ناصر حسين


العضو
الكرم فخره الجبار


العضو
الكرم احمد الجبار


العضو
محمد صالح التاجي


العضو
عبود صالح التاجي


العضو
ميخائل ثمامون قورر كوررشي


العضو
حسين ابو الكاڤ